

مركز الأمن القومي: قضية خاشقجي أصعب وأخطر تحدٍّ للعلاقات السعودية الأمريكية وستُلقي بظلالها على إسرائيل وأكّدت عمق عدم استقرار النظام الحاكم بالرياض وتهوّر بن سلمان

الناصرة - "رأي اليوم" - من زهير أنداس:

على الرغم من عدم تطرّق إسرائيل الرسمية لتبعات وتداعيات احتمال تنحية وليّ العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، من منصبه، بسبب شبهات حول تورّطه في قتل الإعلامي السعودي المعارض، جمال خاشقجي، إلا أنّ الخبراء والمُحلّلين والمُستشرقين الإسرائيليين عبّروا عن خشيتهم العميقة من أنّ اختفاء بن سلمان عن المشهد السياسي في المملكة والمنطقة سيُلقي بظلاله السلبية على العلاقات السريّة بين تل أبيب والرياض، مُشدّدين في الوقت عينه على أنّ الأمير الشاب هو الذي قاد عملياً تطوير العلاقات بين البلدين، ورأى كما في تل أبيب تماماً، أنّ العدو الرئيسي في الشرق الأوسط يكمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي هذا السياق، رأت دراسة جديدة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب، رأت أنّ قضية خاشقجي هي بمثابة تحدٍّ لاستقرار المملكة السعودية، ومن الناحية الأخرى للعلاقات الإستراتيجية بين الرياض وتل أبيب، وتابعت قائلة إنّ القضية، التي ما زالت بعيدة عن خطّ النهاية، وضعت التحدي الأكبر للعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ عمليات الحادي عشر من شهر أيلول (سبتمبر) من العام 2001، لافتة في الوقت عينه إلى أنّ ردّ الفعل الأمريكي يؤكّد على وجود بليلة داخل إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تفهم أنّ تصرّفات السعودية في قضية خاشقجي لا يُمكن أن تمرّ مرّ الكرام، أيّ بدون عقوبات، ولكن من الناحية الثانية، فإنّ واشنطن التي ترى في المملكة العمود الفقري لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، من الصعب عليها الاعتراف بفشل التعويل على السعودية في الحرب الصّروس ضدّ إيران، على حدّ تعبير الدراسة.

وتابعت الدراسة قائلة إنّ التطوّرات الأخيرة في قضية الإعلامي خاشقجي تزيد من عدم الاستقرار

الداخليّ الذي يُميّز العائلة المالكة في السعودية منذ زمنٍ طويلٍ، وذلك على خلفية السياسات العدوانية التي ينتهجها وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان، مُضيفاً أنّ عدم الهدوء داخل العائلة المالكة سيُلقي بظلاله السلبية على علاقات الرياض مع واشنطن، وعدم استقرار العلاقات بين السعودية وأمريكا، شدّدت الدراسة، سيكون لها الآثار السلبية جدّاً على إسرائيل، التي ترى بالمملكة شريكاً عملياً من أجل تطوير مشاريع سياسيةٍ وأخرى مُشتركةٍ بين الدولتين، كما أكّدت الدراسة.

إلى ذلك، نقل مُحلّل الشؤون الأمنية في صحيفة (معاريف) العبرية، يوسي ميلمان، عن مصادر أمنية، وصفها بأنّها واسعة الاطلاع في تل أبيب، نقل عنها قولها إنّ الحلف بين إسرائيل والدول العربية يرتقي درجةً، لافتاً إلى أنّّه من اتصالاتٍ سريةٍ في الغرف المُغلقة إلى ما هو أكثر علنيةً وانكشافاً، وإنّ كان لا يزال يُدار برعاية منديياتٍ دوليةٍ أو على هوامشها، بحسب تعبير المصادر. وتابع أنّّه في الأسبوع الماضي، اجتمع رئيس الأركان الإسرائيليّ غادي ايزنكوت بنظيره السعودي فهد بن حامد الرويل في واشنطن، حيثُ عُقد اللقاء على هامش مؤتمر لعشرات رؤساء الأركان من أرجاء العالم، وقد رفض الناطق العسكري الإسرائيليّ التعقيب على الخبر.

ولفت إلى أنّّه في الشهر الماضي، شارك وخطب رئيس الموساد يوسي كوهن في مؤتمرٍ دوليٍّ في نيويورك بحضور وزير الخارجية السعودي عادل الجبير ودبلوماسيين كبار من الإمارات والبحرين واليمن، ولا يُستبعد أنّ يكون كوهن قد استغلّ زيارته لعقد لقاءاتٍ سريةٍ مع مندوبين عرب، مُوضحاً أنّّه بين هذا وذاك يتبيّن أنّ إسرائيل تُواصل المشاركة في قوّةٍ خاصّةٍ تعمل في الأردن، يتقاسم أعضاؤها المعلومات الاستخبارية ويتشاركون في المجال العسكريّ، كما أفادت المجلة الفرنسية "انتليجنس اون لاين".

وشدّدت المصادر التي اعتمد عليها المُحلّل على أنّّه يُمكن التقدير بأنّ آيزنكوت التقى إضافةً إلى رئيس الأركان السعوديّ نظراء عرب آخرين، وبالتأكيد من مصر والأردن، لكنّ رئيس الأركان لا يحتاج إلى منديياتٍ دوليةٍ برعاية الجيش الأمريكيّ أو الناتو كي يلتقي مع نظرائه من الدول العربية، مُشيرةً إلى أنّّه من غير المستبعد أنّّه في الـ46 شهرًا من ولايته التقى مع قسم منهم، إنّ لم يكن معهم كلهم، وهذه اللقاءات هي تعبير آخر عن التعاون، الذي يتمّ بين إسرائيل والدول العربية، بحسب المصادر.

واختتم المُحلّل قائلاً، اعتماداً على مصادره الأمنية في تل أبيب، إنّّه لا حاجة للانفعال، فلقاءات كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية مع نظرائهم العرب هي ذات هدف ومصلحة: الصراع ضدّ إيران، باستثناء الأردن ومصر اللتين تجمعهما اتفاقيات سلام مع إسرائيل، طالما لم يطرأ تقدّم على المستوى الفلسطينيّ، فاللقاءات هذه وغيرها ستبقى محدودة ولن ترتفع إلى السطح بشكلٍ علنيٍّ، ومن السابق لأوانه أنّ يُخطّط الإسرائيليون للسفر إلى الرياض، البحرين، أبو ظبي أو دبي، إلّا إذا كانوا تجار سلاحٍ أو خبراء في السايبر وأمن الوطن.

